Journal Of the Iraqia University (72-1) April (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

أثر عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان على قطاع التعليم العالي: دراسة تحليلية

م.ى. هەڵمەت رسول سمايل [1] د. سلام محمود حمد [2] م.ى. شاخەوان بابكر حسن [3]

قسم محاسبة[1،3]، كلية العلوم الانسانية جامعة رابەرين، رانية، إقليم كوردستان – العراق

قسم ادارة الاعمال[2]، كلية العلوم الانسانية جامعة رابەرين، رانية، إقليم كوردستان – العراق

The effect of Non-Approval of the General budget in Kurdistan Region on the Higher Education Sector: An Analytical Study

Shakhawan Babakr Hassan[1] Halmat Rasol Smiel[2] Salam Mahmod Hamad[3]

shaxawan.2002@uor.edu.krd halmat.r@uor.edu.krd

salam.mahmood@uor.edu.krd

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان على قطاع التعليم العالي، خاصة تأخير الرواتب وتأثيره على تحديث المناهج الأكاديمية وبيئة التعلم والبحث العلمي. تم استخدام برنامج SPSS (الإصدار ٢٧) لتحليل البيانات باستخدام المتوسطات، الانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار. شملت الدراسة ٩٧ مستجيباً من أصل ١٤٢ وفق معايير (Krejcie, 1970). أظهرت النتائج أن أسباب عدم إقرار الموازنة تشمل غياب التخطيط المالي، الخلافات السياسية، الفساد المالي والإداري، الاعتماد على النفط، وضعف النظام الضريبي. وأوصت الدراسة بتطوير استراتيجيات مالية طويلة الأمد وتعزيز التعاون بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية لتجنب الأزمات المالية التي تؤدي إلى تأخير إقرار الموازنات العامة.**الكلمات المفتاحية:** الموازنة العامة، التخطيط المالي، الفساد المالي والاداري، الخلافات السياسية، قطاع التعليم العالي.

Abstract

The study aims to analyze the impact of the non-approval of the general budget in the Kurdistan Region on the higher education sector, particularly the delay in salaries and its effect on updating academic curricula, the learning environment, and scientific research. The SPSS program (Version 27) was used to analyze the data using means, standard deviations, and regression analysis. The study included 97 respondents out of 142 based on (Krejcie, 1970) criteria. The results showed that the reasons for the non-approval of the budget include the absence of financial planning, political disputes, financial and administrative corruption, reliance on oil, and a weak tax system. The study recommended developing long-term financial strategies and enhancing cooperation between the regional government and the federal government to avoid financial crises that lead to delays in the approval of public budgets.

Keywords: General budget, financial planning, financial and administrative corruption, political disputes, higher education sector.

المقدمة

تعد الموازنة العامة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لتنظيم وتوجيه السياسات العامة وتنفيذ برامجها في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع التعليم العالي الذي يمثل محوراً أساسياً لنمو المجتمع وتطوره. وفي إقليم كوردستان، يعد تعثر إقرار الموازنة العامة من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة، حيث ينعكس هذا التعثر بشكل مباشر على الأداء الحكومي، وخاصة على الجامعات والمؤسسات التعليمية التي تتطلب تمويلاً مستمراً لتحديث المناهج، تحسين بيئة التعلم، وتطوير البحث العلمي.

يأتي هذا البحث في إطار تحليل الآثار المترتبة على عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان على قطاع التعليم العالي، في ظل أزمة مالية مستمرة تعطل عجلة التنمية وتؤثر سلباً على المشاريع الأكاديمية. كما يسعى البحث إلى استكشاف مدى تأثير هذا الوضع على جودة التعليم، البحث العلمي، وتطوير البنى التحتية الجامعية، وذلك من خلال دراسة آراء مجموعة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على العواقب المالية والإدارية التي قد تواجه الجامعات في إقليم كوردستان نتيجة هذا العجز المالي، وطرح توصيات عملية لتجاوز التحديات المرتبطة بعدم إقرار الموازنة العامة، بما يسهم في تحسين أداء المؤسسات التعليمية وضمان استمرار تقديم خدمات تعليمية متميزة.

تشمل الدراسة ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول يعالج الإطار المنهجي للبحث، بما في ذلك مشكلة البحث وفرضياته وأهدافه ومنهجيته.

المبحث الثاني يتناول الإطار النظري، مع التركيز على تعريف الموازنة العامة وأهميتها في المؤسسات التعليمية.

المبحث الثالث يركز على الإطار العملي من خلال تحليل البيانات واختبار الفروض، وصولاً إلى التوصيات النهائية

١- الإطار المنهجي للبحث

١-١- مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: هل ان عدم الإقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان لها تأثير على قطاع التعليم العالي.

التساؤلات الفرعية: من أجل الإجابة على إشكالية البحث سنحاول معالجة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ان تأخير او عدم اقرار الموازنة العامة لها كثير من الاسباب، ما هي أسباب تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان؟
- هناك عديد من التأثيرات بسبب تاخير او عدم وجود الموازنة العامة، هل أن تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان له تأثير على قطاع التعليم العالي؟

١-٢- أهمية البحث

يأتي أهمية هذا البحث في دراسة موضوع حيوي وحساس، وهو تأثير عدم اقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان. والتي ظهرت ابتداء من عام ٢٠١٤ والسنوات التي تلتها في إقليم كوردستان العراق تعتبر من الأهمية بمكان لحل تلك الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد اقليم كوردستان. فإن تأثير انعدام التمويل الكافي يؤثر بشكلٍ كبير على مؤسسات الدولة وموظفيها، مما يؤدي إلى تأخير عمليات التطوير والتحسين في قطاعات مختلفة من الدولة ومنها قطاع التعليم العالي.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن أهمية البحث تكمن في النقاط التالية:

- تكمن في فهم الأسباب الكامنة وراء تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة، مما يسهم في توجيه الجهود نحو معالجة هذه العوامل بفعالية كبيرة.
- يقدم البحث تقييما دقيقا لتأثيرات تأخير أو عدم إقرار الموازنة على جودة التعليم، البنية التحتية لجامعات، والرواتب والمكافآت، مما يسهم في تحسين عملية التخطيط المالي وإدارة الموارد في المؤسسات التعليمية.
- تقديم حلول مقترحة تساعد صناع القرار في تحسين عملية إقرار الموازنة، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الوضع المالي لقطاع التعليم العالي وتعزيز تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية.

١-٣- النموذج البحث

تم تطوير نموذج معرفي للدراسة يوضح الاتجاه المنطقي للعلاقة بين متغيرات الدراسة ويعبر عن الترابط والتأثير المتوقع بين المتغير المستقل والمتغير التابع. يستند النموذج إلى العلاقة بين عدم إقرار الموازنة العامة وتأثيرها على قطاع التعليم العالي، حيث يُفترض أن تؤدي عوامل مثل نقص التمويل، عدم استقرار الخطط التنموية، والتأثير السلبي على البنية التحتية الأكاديمية والموارد البشرية إلى تدهور أداء قطاع التعليم العالي. في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها فقد توصل الباحث إلى بناء النموذج المعرفي للدراسة كما موضح بالشكل (١) النموذج البحث:

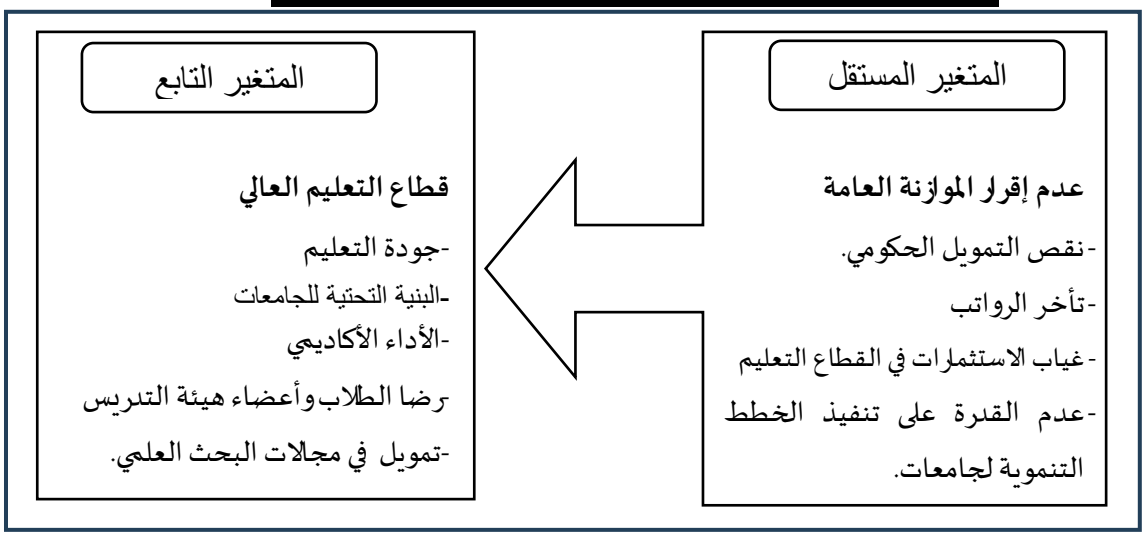

المصدر: من اعدا الباحث

النموذج اعلى تضمن الآثار المتوقعة من غياب الموازنة، ويبرز الآليات التي يمكن أن تخفف من هذه الآثار من خلال الاعتماد على آراء الخبراء. يركز النموذج أيضًا على أهمية تطوير سياسات مالية بديلة وتحسين إدارة الموارد لضمان استمرار تقديم الخدمات التعليمية بجودة مقبولة.

١-٤-أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف و تحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان، من خلال آراء الخبراء والمبحوثين.
- تحليل تأثير تأخير او عدم إقرار الموازنة العامة على قطاع التعليم العالي في الإقليم كوردستان.

١-٥-فرضية البحث

- الفرضية الصفرية :(Ho) لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة وأداء قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان.
- الفرضية البديلة (H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة وأداء قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان.

١-٦-الحدود البحث

- الحدود الجغرافية: أقتصرت الحدود الجغرافية للبحث في بعض الجامعات الحكومية تابعة للوزارة التعليم العالي والبحث العملي في اقليم كوردستان العراق.
- الحدود الزمانية: (٢٠٢٣ -٢٠٢٤)

١-٧-منهجية البحث

- بالنسبة للجانب النظري: يبدأ البحث بمراجعة شاملة للأدبيات المتاحة الموازنة العامة في إقليم كوردستان، يشمل ذلك دراسة الأبحاث السابقة والمقالات والكتب المتعلقة بالموضوع.
- بالنسبة للجانب التطبيقي تم استخدام منهجية تحليلية وصفية تهدف إلى استكشاف وتحليل أثر عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان على قطاع التعليم العالي. تم الاعتماد على مزيج من الأساليب الكمية والنوعية لجمع وتحليل البيانات، وذلك للوصول إلى فهم شامل للعوامل المؤثرة والآثار الناتجة عن عدم إقرار الموازنة.

١-٨-معوقات البحث

- قلة المصادر المتاحة: قد يكون هناك قلة في المصادر والأدبيات المتاحة التي تناولت أثر عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان على قطاع التعليم العالي.

- قيود في الوقت والموارد المتاحة لإجراء البحث. يمكن أن يشمل ذلك الحصول على الموارد المالية والبشرية اللازمة لإجراء الدراسة وجمع البيانات وتحليلها.

- صعوبة الوصول إلى الخبراء: قد يكون من الصعب إقناعهم بالمشاركة في الدراسة أو الحصول على وقتهم.

١-٩-دراسات السابقة

- دراسة: ": تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشكلات الناتجة عن تأخر إقرار الموازنة العامة، خاصة في السنوات الأخيرة في العراق، وتأثيراتها السلبية على مؤسسات الدولة والموظفين العاملين فيها، وانعكاساتها على الدولة ككل. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أسباباً متعددة لتأخر إقرار الموازنة العامة، منها أسباب مرتبطة بالسلطة التنفيذية، مثل التأخر في إعداد مشروع الموازنة، وأسباب تعود إلى السلطة التشريعية، مثل تعطيل مناقشة وإقرار المشروع (علي، ٢٠٢١).

- دراسة: نجم عبد عليوي (٢٠٠٩) بعنوان "دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧: هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة للعراق خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، وهي الفترة التي تلت سقوط النظام السابق. أشارت الدراسة إلى أن الموازنة العامة لم تُوضع في إطار يخدم الأهداف العامة الوطنية، ولم تُستخدم كأداة تخطيطية وسياسية واجتماعية فعالة. من أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة: غياب الأهداف العامة في الموازنة، حيث لم يتم معالجة مشكلة البطالة التي تجاوزت نسبتها ٤٠٪، ارتفاع معدل التضخم إلى ٧٦٪، شحّة الخدمات وضعف شديد في البنى التحتية، توجه الاقتصاد نحو تحقيق متطلبات اقتصاد السوق بما يتماشى مع شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين ما زالا يتحكمان في اقتصاديات العديد من الدول، بما فيها العراق (عليوي، ٢٠٠٩).

- دراسة: حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد المهايني (٢٠٠٧) بعنوان الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) يهدف هذا البحث الى بيان أسلوب حديث في تقدير المصروفات العامة في ظل نظام الموازنة العامة للدولة ودور الموازنة العامة الحديثة في تحديد حجم تلك المصروفات على مستوى الأقاليم والمحافظات، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الموازنة العامة لأي بلد في العالم من البلدان المتقدمة أو النامية تلعب دورا أساسيا ومهما في تقديم سياسة الدولة بعملية تخطيطية وتنظيمية لتخصيص الموارد ومن ثم الرقابة عليه (المهايني، ٢٠٠٧)ا.

١-١٠- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لها:

- اختلفت الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة التي ركزت إلى بيان أهمية الموازنات والدور الكبير الذي تلعبه الموازنة العامة في التخطيط لأنشطة المؤسسات وتحسين مستويات أدائها، بالإضافة إلى تقويم الموازنة العامة والخروقات الحاصلة فيها، تميزت الدراسة الحالية بالتركيز على تأثير تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان على قطاع التعليم العالي

- إن الدراسات السابقة بحثت في الموازنات العامة بشكل عام، مركزةً على أهمية الموازنة ودورها في التخطيط المالي وتحسين أداء المؤسسات بشكل عام. هذه الدراسات تناولت أيضاً الخروقات في الموازنات العامة وتأثيرها على الأداء المؤسسي. في عين ميزت هذه الدراسة الحالية بالتركيز على التعرف على اهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة والمحددة وراء عدم إقرار الموازنة

- كشفت الدراسة عن الانحرافات والتغييرات اللافتة للنظر في الموازنات، والتي تشكل عائقًا في تنفيذ الموازنة بالشكل المطلوب، بينما في المقابل، تميزت هذه الدراسة الحالية بتركيز على تأثيراتها المباشرة على قطاع التعليم العالي مع بيان تأثير هذه التخصيصات على جودة التعليم، البنية التحتية، الرواتب والمكافآت للكوادر الأكاديمية والإدارية، والأنشطة الطلابية.

المبحث الثاني: مدخل إلى الموازنة العامة وأنواع طرق إعداد الموازنات العامة

تأثير تأخر أو عدم إقرار الموازنة العامة على أداء مؤسسات الدولة وموظفيها يعتبر ظاهرة خطيرة تسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ومع ذلك، أصبحت هذه الظاهرة مألوفة في أقليم كوردستان – العراق خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد عام ٢٠١٣، وتسببت في مشاكل عملية تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. إذ تُعطل الحياة بسبب تعليق الآمال على إعتماد الموازنة، وتسببت في مشاكل جمة في مؤسسات الدولة، وأثرت على أدائها وأداء العاملين فيها. في هذه الدراسة، سنسعى لتوضيح تأثير تأخر أو عدم إقرار الموازنة العامة على قطاع التعليم، وسنقوم بتقسيم ذلك إلى مطلبين. سنتناول في المطلب الأول أثر تأخر إعتماد الموازنة العامة على مؤسسات الدولة، وفي المطلب الثاني سنركز على دراسة تأثير التأخر في إعتماد الموازنة على الموظفين.

٢-١- الموازنة العامة

عند دراسة موضوع الموازنة العامة ومراحل تبويبها حتى تنال الإقرار وتعمل كأداة قانونية تخدم المجتمع وتنظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، نجد أن مشروع الموازنة يخضع لعدة جهات ويتبع عدة إجراءات إدارية وقانونية وفنية تعرضه للتأخير. بالإضافة إلى ذلك، تساهم عوامل عديدة في تأخير او عدم إقرار الموازنة، وقد لوحظ هذا الواقع العملي في اقليم كوردستان – العراق، حيث عدم إقرار الموازنة العامة مرارًا وتكرارًا خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٤، وهو أمر نادر الحدوث على الصعيد الدولي.

- **المفهوم الموازنة العامة**

إن مفهوم الموازنة العامة تختلف باختلاف طبيعة التشريعات القانونية والسياسية السائدة في الدولة ومن أهم هذه التعريفات:

يمكن تعريف الموازنة بأنها ترجمة لأهداف المشروع في خطة عمل مستقبلية تعتمد على عدة فروض معينة وتتطلب موافقة المستويات الإدارية المسؤولة عن تنفيذها (بدون.اسم، ٢٠٠٦: ١٢٩).وقد عرفت الموازنة العامة بأنها "تعبير كمي عن الأهداف المراد تحقيقها خلال فترة مقبلة. وحتى تقوم الإدارة بواجباتها فإن عليها تنفيذ وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة وتنظيم وإشراف وإتخاذ القرارات الإدارية بطريقة كفؤة" (Gillenkirch, 2015: 6).ويرى (الحناوى و العديد) بأنه الموازنة ما هي إلا خطة مالية للمؤسسة تتضمن التفصيلات الخاصة بكيفية إنفاق الأموال على العمالة والخدمات والسلع الرأسمالية وغيرها، كما تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال، ويمكن استخدامها أيضا كأداة لوضع خطط المؤسسة والرقابة على إدارتها المختلفة (العيد، ٢٠٠٦: ٩٠). وهي برنامجا سنويا حكوميا تعبر عن توجهات السلطة العامة للسنة المقبلة، وتترجم بصورة رقمية، جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها. فإذا تضمنت الموازنة مثلا زيادة في الإعتمادات المخصصة التربية الوطنية فإنها تكون قد استهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه، وإذا خفضت دولة كبرى اعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحنا سيطر على وضعها الأمني الخارجي (المعارك، ٢٠٠٣: ٩). وقد عرفها القانون الفرنسي على إنها (قانون مالي سنوي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها. كما وقد عرفها القانون البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية (سامية، ٢٠٠٥: ٢٧٠).

بناءً على هذا التعريفات يمكن اعتبار الموازنة خطة مستقبلية مبنية على أسس محددة، تُعد أداةً أساسية يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها لتحقيق أهدافها. تتطلب هذه العملية إشراك جميع الجهات المعنية في إدارة المؤسسة لتنفيذ هذه الموازنة بفاعلية ونجاح.

٢-٢ انواع الموازنة العامة

يمكن تصنيف الموازنة العامة إلى عدة أنواع بناءً على المعايير التي تُعتمد في إعدادها ونطاق تطبيقها. من بين الأنواع الرئيسية للموازنات:

٢-٢-١ تصنيف الموازنة العامة حسب الفترة الزمنية (حجازي، ٢٠٠١: ١٢):

- الموازنة قصيرة الأجل : وهي الموازنة التي تعبر عن الأعمال التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في المدى القصير، ويكون الهدف منها رسم برنامج الأعمال خلال الفترة والرقابة على كفاءة تنفيذها.

- الموازنة الطويلة الأجل: وتمثل الموازنة التي تغطي فترة زمنية تفوق السنة، ولا يحتوي هذا النوع من الموازنة العامة على التفاصيل الدقيقة التي تحتوي عليها الموازنة العامة السنوية ويكون هدفها الأساسي تخطيطي وليس رقابي، حيث تهدف إلى التنسيق بين الأهداف والإمكانيات في المستقبل وعلى ضوء الإمكانيات و الأهداف في الحاضر وعلى أساس الخبرة المكتسبة من الماضي.

٢-٢-٢ تصنيف الموازنة العامة حسب طبيعتها (نصرالدين، ٢٠٠٩: ٢٩):

- الموازنة التشغيلية: وهي الموازنة التي تختص بتغطية الأعمال العادية، حيث تشتمل على كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وعلى مختلف المسليات التي يتعين القيام بها من أجل تحقيق الفعالية في استغلال الموارد المخصصة لنفس الدورة.
- الموازنة الاستثمارية: وتتمثل في الموازنة التي تغطي مختلف الأنشطة الاستثمارية الطويلة الأجل التي تقوم بها المؤسسة، حيث تختص بتحديد وتقييم مقترحات الإنفاق الاستثماري وتخطيط مختلف العمليات المرتبطة بها والرقابة عليه.
- الموازنة المالية وتشتمل بدورها على قائمة المركز المالي التقديرية إضافة إلى القوائم الأخرى التي تستخدمها الإدارة المالية للمؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل من الموازنة الاستثمارية والموازنة التشغيلية والموازنة المالية يكونون معا ما يسمى بالموازنة الشاملة، التي تشكل الإطار العام لجميع الموازنة العامة الفرعية المتعلقة بكافة أنشطة المؤسسة وتمثل الخطة العامة المستقبلية لها (حجازي، ٢٠٠١: ٣٦).

٢-٢-٣ تصنيف الموازنة العامة حسب معيار الثبات والمرونة

إن إعداد المؤسسة لمختلف الخطط الخاصة بأعمالها يعتمد أساسا على المعلومات المستقاة من التقديرات التي تقوم بها، ومهما كانت الطريقة المستعملة في عملية التقدير، فلابد أن تحتوي على هامش معين من عدم التأكد نظرا للتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث، كالتغير في أذواق المستهلكين أو ظهور منتجات منافسة ،وغيرها ولهذا لابد أن تتضمن الخطط على عدد من الفرضيات حتى نقلل من الأخطار التي قد تحدث، ومن هذا يمكن أن نميز بين نوعين من الموازنة العامة هما (حنان، ٢٠٠٢: ٤٨-٤٩):

- الموازنة الثابتة: وهي الموازنة التي تعد لمستوى واحد من مستويات النشاط، ومن ثم فهي ترتبط بالمستوى المخطط لكل من النشاط الإنتاجي والتسويقي الذي يمثل غالبا حجم الطاقة المتاحة للمشروع، وما يميز هذا النوع من الموازنة العامة هو حاجتها للتعديل والمراجعة بشكل مستمر.
- الموازنة المرنة: وتعد لعدة سنوات من النشاط، ويتم تحديدها طبقا لمدة التقلبات التي يمكن أن تحدث خلال فترة الموازنة، ويستند في إعدادها على دراسة سلوك عناصر التكاليف وعلاقتها بتقلبات مستويات النشاط في ظل طاقة إنتاجية معينة بغية التمييز بين العناصر الثابتة والعناصر المرنة.

٢-٣اهداف الموازنة العامة

٢-٣-١ أهمية الموازنة في المؤسسات التعليمية

إن أهمية الموازنة تظهر في المؤسسات التعليمية كالاتي (الحلو، ٢٠١٧: ٢٧):

١. تطوير وتحسين كفاءة وفاعلية أداء الجامعة وكلياتها ووحداتها.
٢. ترشيد استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعات والوحدات الإدارية والبرامج والأنشطة.
٣. تحديد الأهداف الاستراتيجية السنوية للجامعة والكليات والدوائر والبرامج والأنشطة.
٤. ضمان قدرة فاعلية وكفاءة المحاسبة الرقابية في الجامعة والمؤسسات التابعة لها، وتحليل الأداء على البرامج والأنشطة كافة.
٥. **إمكانية استخدام أساليب وأدوات متقدمة في قياس كفاءة أداء الموازنة العامة (البرامج والأنشطة).**

٢-٢-٣ أهداف الموازنة العامة: يمكن تقسيم أهداف الموازنة العامة إلى عدة أنواع كالتالي (مشكور والاخرون، ٢٠١٣: ٢٧) (سلوم، ٢٠٠١ :٤٦):

١. **الأهداف** الاقتصادية: الهدف الرئيسي للموازنة هو تحقيق التوازن الاقتصادي حتى لو اقتضى الأمر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة وهذا ما يتمثل في استخدام المالية العامة عجز الموازنة وفائضها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل ففي أوقات الرواج تزداد قوى التضخم باستخدام فائض الموازنة بحسب ما يقدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد للقضاء على التضخم أو الحد منه وفي وقت الكساد يستخدم التمويل بالعجز.

٢. الأهداف الاجتماعية: أصبحت الموازنة أداة لتوزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب المباشرة ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والصحة .

٣. الأهداف السياسية: تعبر الموازنة عن سياسة الدولة عن طريق الأرقام الواردة في جداول الموازنة ومنها نستطيع التعرف على أهداف الدولة واتجاهاتها في مجال رفاهية الشعب أو توجيه الإنفاق على نشاطات لا فائدة منها كما أن طبيعة إقرار الموازنة تكشف الى أي حد تتبع الدولة الأسلوب الديموقراطي في أداة الحكم عن طريق مناقشتها في مجلس النواب بهدف إقرار الموازنة التي تلبي احتياجات المواطنين.

٤. الأهداف التخطيطية: نتيجة لتدخل الدولة الحديثة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ورغبة الحكومات في إيجاد توازن حقيقي للاقتصاد القومي، أصبح ينظر الى الموازنة العامة كأداة للتخطيط، تركز على الأحداث المستقبلية التي يجب أن تتحقق وأصبح الربط بين التقديرات وبين تحقيق الأهداف مسألة أساسية ضمن الفترة الزمنية المعتمدة للموازنة.

٥. الأهداف الرقابية: ترتبط الرقابة بهدف معين وتكون مسؤولة عن تحقيق ذلك الهدف بأفضل الوسائل، ومن ذلك يمكن أن يحدد الهدف الرقابي للموازنة العامة بكونها أداة للرقابة المركزية على المال العام وان تحقق التقديرات عند تنفيذ الموازنة واقتراب التخطيط من التنفيذ الفعلي وتعديل الانحرافات يعتبر المهمة الأساسية للأهداف الرقابية حيث من خلال ذلك يمكن قياس الأداء الفعلي للبرنامج والأنشطة الحكومية.

٦. الأهداف السلوكية: تهدف الموازنة الى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وتركز على الدور الذي تلعبه الموازنة في قياس الأداء وطرق هذا القياس والتقارير الخاصة ببيانات أداء العمل للأفراد بحيث تساعد على توجيه وتطوير وتنظيم الإدارة الحكومية مما يعطي مساهمة العاملين في إعداد الموازنة ووضع أهداف ومعايير مقبولة على اعتبار أن هذا الجهاز يمثل الجهة الاستشارية للإدارات العليا.

٢-٤مراحل إعداد موازنة بالوحدات الحكومية

- المرحلة الأولى: تتمثل هذه المرحلة في تحديد الأهداف والبرامج التي تسعى الوحدة الحكومية لتحقيقها خلال السنة المالية، سواء كانت هذه الأهداف تتعلق بتقديم خدمات أو إنجاز مشروعات، وذلك ضمن إطار الخدمة العامة المقدمة من الدولة. يتم تحديد الأهداف بعناية ومن ثم تخصيص الموازنة وفقًا للبرامج الحكومية المختلفة التي تعتزم السلطة التنفيذية تنفيذها خلال السنة المالية. يتم تقسيم هذه البرامج إلى فئتين، الجارية والاستثمارية، استنادًا إلى طبيعتها، ثم يتم تفصيل جميع البرامج (الجارية والاستثمارية) إلى مجموعة من المشروعات والأنشطة. يُعتبر ذلك الأساسي لإعداد التقديرات المالية، وكذلك عمليات المحاسبة والتقارير المالية (Bogoslavtseva, 2019: 954).

- المرحلة الثانية: تحديد الأنشطة من المعروف أن أعمال الوحدات الحكومية تقوم على إنجاز وأداء خدمات وسلع معينة للمتعاملين معها، وهذه الخدمات يجب أن تكون ضمن مشروع أو نشاط معين، وهذا النشاط أو المشروع يجب أن يكون في إطار برنامج رئيسي يُسند تنفيذه إلى وزارة معينة أو مؤسسة. وتتعلق هذه المرحلة بتحديد وحدات القياس التي تتفق مع طبيعة العمليات التي يؤديها كل قسم من أقسام النشاط.

- المرحلة الثالثة: تحديد وحدات الأداء في هذه المرحلة تقوم كل وحدة حكومية بتقسيم نصيبها من المشروعات والأنشطة إلى وحدات أداء، وهي تمثل وحدات الخدمات أو السلع التي ستقدمها للمتعاملين معها. وهذه المرحلة تعتبر من أصعب المراحل؛ إذ يكون مطلوباً من كل وحدة حكومية تحديد وحدات الأداء التي ستقوم بها، وهي تفصيل الخدمات التي ستؤديها. أي أن هذه المرحلة تتطلب ضرورة توافر معدلات الأداء والنشاط والمشروع، وإعداد هذه المعدلات يتم بناءً على طرق فنية (قاسم، ٢٠٢٣: ٣١٣).

٢-٥ويمكن تلخص خطوات تحضر واعداد الموازنة العامة حسبما جاء في قانون الادارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١١ بالمخطط الاتي (هوشيار، ٢٠٢٢: ١١):-

يقوم وزير المالية بإصدار توجيهات تتعلق بأولويات السياسة المالية والاستراتيجية والبرنامج الحكومي، إضافة إلى التوصيات المركزية المتعلقة بالموازنة العامة الاتحادية للدولة من حيث عناصرها، حجمها، وتوزيعها على القطاعات المختلفة. كما يتم تقديم النموذج المقترح للتمويل الخارجي لمدة ثلاث سنوات.

شهر آذار/ المادة٣ /الأول من لانون االدارة المالّة رقم ٦ لسنة ٢١١٢

تقوم لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء باستلام التوجيهات المتعلقة بأولويات السياسة المالية، وتبدأ بمناقشتها. وعند الانتهاء من ذلك، تقوم اللجنة برفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي بنهاية الشهر.

شهر نيسان/ المادة (٣)/ ثانياً من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩

تقوم وزارة التخطيط والمالية الاتحاديتان بإعداد المبادئ التوجيهية استنادًا إلى أهداف السياسة المالية المحددة في التوجيه المعتمد وفقًا لأحكام المادة ٣ من قانون الإدارة المالية. يتضمن هذا التوجيه شرحًا للمعالم الاقتصادية الرئيسية المستندة إلى خطة التنمية الوطنية والمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الإجراءات المطلوبة والجدول الزمني لإعداد الموازنات، بما في ذلك الحدود القصوى للنفقات الجارية والاستثمارية لكل وحدة من وحدات الإنفاق، بحيث تتماشى مع التوجيهات المعتمدة.

شهر أيار / المادة (٤) ثالثاً من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩

تقوم وحدات الإنفاق بإعداد تقديرات موازنتها، بالإضافة إلى موازنات التشكيلات التابعة لها، ثم ترسل هذه التقديرات إلى وزارتي المالية والتخطيط، كلٌ وفق اختصاصه.

شهر حزيران/ المادة (٥) من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩

تتولى وزارة المالية الاتحادية مسؤولية استلام التقديرات المقترحة للموازنة الجارية، بينما تتولى وزارة التخطيط إعداد الأسس التفصيلية لتقدير تكاليف المشاريع الاستثمارية وحجم الإنفاق التشغيلي المرتبط بها. وتقوم وزارة التخطيط بمناقشة هذه التقديرات مع الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، ومن ثم تقديمها بصيغتها النهائية ليتم توحيدها ضمن الموازنة العامة الاتحادية.

شهر تموز/ المادة (٦) أولاً، ثانياً، وثالثاً من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩

تقوم وزارتي التخطيط والمالية الاتحادية بتقديم مشروع قانون الموازنة الاتحادية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية أو أي لجنة تحل محلها في مجلس الوزراء لدراسته.

شهر آب المادة (١) من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩

تقوم لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء بتقديم توصيات إلى مجلس الوزراء مرفقة مع مشروع السياسة المالية ومشروع قانون الموازنة الاتحادية.

شهر ايلول المادة (٨) من قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩

يتولى مجلس الوزراء مناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية واتخاذ القرار بشأنه، ثم يقوم بإرساله إلى مجلس النواب للمصادقة عليه قبل منتصف شهر تشرين الأول.

شهر تشرين الأول / المادة (١١) من قانون الإدارة المالية رقم ٦

٢-٦ واقع و تطور الموازنة العامة في إقليم كوردستان العراقم (رمشاد، ٢٠٢٢: ١٠):

بعد الانتفاضة، وافق إقليم كوردستان على قانون الموازنة بشكل متقطع من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١٣. تنقسم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى (١٩٩٢-٢٠٠٩): خلال هذه المرحلة، كانت مشاريع القوانين غامضة وناقصة في العديد من التفاصيل الأساسية للموازنة، حيث اقتصر التركيز على تحديد الأطراف المخوّل لها بالإنفاق.

المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٣): في هذه المرحلة، شملت الموازنة تفاصيل أكثر دقة وشمولية، حيث تم تضمين معلومات حول الإيرادات وتحسين إعداد الموازنة بشكل عا.

المرحلة الثالثة (٢٠١٤-٢٠٢٢): في هذه المرحلة، لم تتم الموافقة او عدم اقرار على الموازنة لأسباب مختلفة على شكل التالي:

جدول ١ الموازنة العامة في إقليم كوردستان خلال سنة (١٩٩٢-٢٠٢٤)

ت	سنوات	قانون الموازنة العامة
1	1992	عدم إقرار الموازنة العامة
2	1993	إقرار الموازنة العامة
3	1994	عدم إقرار الموازنة العامة
4	1995	عدم إقرار الموازنة العامة
5	1996	إقرار الموازنة العامة
6	1997	إقرار الموازنة العامة
7	1998	عدم إقرار الموازنة العامة
8	1999	عدم إقرار الموازنة العامة
9	2000	عدم إقرار الموازنة العامة
10	2001	إقرار الموازنة العامة
11	2002	عدم إقرار الموازنة العامة
12	2003	عدم إقرار الموازنة العامة
13	2004	عدم إقرار الموازنة العامة
14	2005	عدم إقرار الموازنة العامة
15	2006	عدم إقرار الموازنة العامة
16	2007	عدم إقرار الموازنة العامة
17	2008	إقرار الموازنة العامة
18	2009	إقرار الموازنة العامة
19	2010	إقرار الموازنة العامة
20	2011	إقرار الموازنة العامة
21	2012	إقرار الموازنة العامة
22	2013	إقرار الموازنة العامة
23	2014	عدم إقرار الموازنة العامة

24	2015	عدم إقرار الموازنة العامة
25	2016	عدم إقرار الموازنة العامة
26	2017	عدم إقرار الموازنة العامة
27	2018	عدم إقرار الموازنة العامة
28	2019	عدم إقرار الموازنة العامة
29	2020	عدم إقرار الموازنة العامة
30	2021	عدم إقرار الموازنة العامة
31	2022	عدم إقرار الموازنة العامة
32	2023	عدم إقرار الموازنة العامة
33	2024	عدم وجود برلمان في اقليم كوردستان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على المصادر الموازنة العامة.

بناء على ما سبق و من خلال الجدول (١) التي يعكس حالة إقرار وعدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان لمدى (٣٣) عاماً، ويظهر بان هناك التذبذب الكبير في هذه العملية. نجد أن الموازنة العامة لم تُقر في (٢٢) سنة من خلال (٣٣) سنوات، وهو ما يشير إلى وجود عدم استقرار مالي وقانوني في الإقليم. ومن خلال الفترة الأولى (١٩٩٢-٢٠٠٠): يظهر تذبذب واضح في إقرار الموازنة. فقد شهدت هذه المرحلة حالات عدم إقرار متكررة، باستثناء سنوات (١٩٩٣، ١٩٩٦، و١٩٩٧). اما بسبة الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠١٣): تميزت هذه الفترة بزيادة نسبية في عدد السنوات التي تم فيها إقرار الموازنة، حيث تم إقرار الموازنة في معظم السنوات. وفي الفترة الثالثة (٢٠١٤-٢٠٢٤): تمثل هذه المرحلة تحديات كبيرة، حيث لم يتم إقرار الموازنة لمدة (١١) عامًا متتالية، ويعزى ذلك إلى عوامل متعددة، من بينها العقوبات الاقتصادية المفروضة من الحكومة المركزية في العراق، وتأثيرات جائحة كورونا التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية. إضافة إلى ذلك، تشير السنوات الأخيرة إلى غياب البرلمان، مما يعكس أزمة سياسية عميقة تؤثر على العملية الديمقراطية وتحديد الموازنة، في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحديد العوامل التي أثرت على عدم إقرار الموازنة العامة خلال السنوات المذكورة.

٢-٥ عوامل نجاح الموازنة العامة وآثارها السلبية لعدم إقرار الموازنة العامة

٢-٥-١ تتأثر نجاح الموازنة العامة بعدد من العوامل، مثل (Bouzari, 2023: 5)

- تغطية شاملة للإيرادات والمصروفات، مما يضمن لصانعي القرار وضع سياسات مالية وتحديد أولويات لجميع الأنشطة.
- دقة توقعات الإيرادات والمصروفات للسنة المالية والسنوات اللاحقة.
- مستوى الدعم التحليلي لضمان دمج السياسات والتمويل بشكل متين والمساعدة في اتخاذ قرارات الموازنة.
- إجراءات التحقق والتوازن التي تضمن أن الإنفاق يتم وفقًا لقرارات الموازنة.
- رصد وتقييم الأداء بانتظام، مضمونًا أن إجراءات الموازنة تدعم الأداء.
- إجراءات ثابتة تضمن أن الأشخاص المسؤولين يتحملون المساءلة تجاه الشركة.

٢-٥-٢ تداعيات سلبية لعدم إقرار الموازنة العامة

أن عدم في إعداد وإقرار الموازنة العامة من شأنها أن تخلّف الكثير من الآثار السلبية في الأداءَين الحكومي والاقتصادي بشكل عام، يمكن تلخيصها في التالي (محمد، ٢٠٢٠: ١١):

- عطّل التنمية: يعتبر تأخير او عدم إنجاز مشروع الموازنة العامة الجديدة سبباً رئيساً في تعطّل مسيرة المشروعات الحكومية ضمن خطة التنمية، وبالتالي تخلّفها عن المواعيد المنصوص عليها، الأمر الذي يؤثر سلباً أيضاً في نسب الإنجاز في المشاريع نفسها، ويزيد من الوقت المُهدر، وبالتالي إضاعة الكثير من الفرص.

- زيادة التكلفة: أكدت المصادر أن تأخّر إقرار الموازنة لفترة تزيد على ٦ أشهر من شأنه أن يزيد من كلفة المشروعات الحكومية المخطط لتنفيذها، خاصة أن بعض الجهات انتهت من إجراءات الدراسة والترتيب لطرح تلك المشروعات قبل فترة طويلة، وعند القيام بطرحها فإن كلفة تلك المشروعات قد تشهد زيادة في الوقت الذي تبحث فيه الحكومة عن تخفيض وتقنين المصروفات بسبب العجز الكبير في الموازنة.

- التعيينات الجديدة: قالت المصادر إن عدم إقرار ميزانية الوزارات سيؤدي إلى وقف التعيينات الجديدة في الجهات الحكومية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من ضغط المواطنين المسجلين بديوان الخدمة المدنية الطالبين للوظائف وزيادة أعدادهم، خصوصاً أن التعميم الأخير الصادر عن وزارة المالية أكد عدم شغل الوظائف المقترح استحداثها إلا بعد صدور قانون ربط الموازنة، مع استثناء المعيّنين خصماً على الاعتماد التكميلي.

- وقف عمليات التطوير: يرغب الكثير من الجهات الحكومية في القيام بالكثير من المشروعات التي تساهم في تطوير أعمالها وتساعدها في تقديم الخدمات والأدوار المنوطة بها بالشكل المطلوب، إلا أن التأخّر في إنجاز تلك المشروعات من شأنه التأثير في طريقة عمل تلك الوزارات وإيقاف عجلة التطوير فيها.

بالاضافة الى:

- ضياع الفرص: يتسبب التعطيل في تضييع الفرص التي كانت متاحة لتحقيق التقدم والتطوير وخاصة في قطاع التعليمي. فعدم إنجاز المشروعات يعرض الجهات الحكومية لفقدان الفرص الاستراتيجية لتحسين كفاءتها واستجابتها لاحتياجات المواطنين.
- ضعف الأداء وتأثير عجلة التطوير: يُعدُّ التأخير في تنفيذ المشروعات سببًا لضعف أداء الجهات الحكومية، حيث يعيق قدرتها على تقديم الخدمات المنوطة بها بالشكل المطلوب. كما يؤثر على تحفيز العملية التطويرية الشاملة داخل تلك الجهات و قطاع التعليم العالي.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة

يقدم هذا المبحث وصفًا للمنهج التجريبي المعتمد في هذه الدراسة، والذي يرتكز بشكل رئيسي على التحليل الكمي للبيانات المستمدة من استبيانات التي تتكون محورين رئيسيين، الأول يركز على أسباب عدم إقرار الموازنة العامة في الإقليم، ويتكون من ١٤ سؤالاً، والثاني يتناول تأثيرات هذا التأخير على قطاع التعليم العالي، ويتكون من ١٥ سؤالاً و استفادة من (Chindengwike, 2021) (Aloh, 2023) والتي تناولان تأثيرات تأخر الموازنة على القطاع التعليمي و تأثير الموازنة المعتمدة على تعزيز أداء تحصيل الإيرادات، وقد تم تعديل وتكييف أدوات الدراستين المذكورتين لتتناسب مع سياق الاستمارة البحث الحالي عن و تم توزيعها على الموظفين والطلاب والإداريين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بإقليم كوردستان. جمعت البيانات خلال عام ٢٠٢٤ باستخدام استبيانات إلكترونية، وحقق الاستبيان معدل استجابة بلغ ٧٦.٦٪.

٣-١- المعلومات العامة:

تم تخصيص الجزء الأول من الدراسة للبيانات الديموغرافية الخاصة بالفئة المبحوثة، والتي تتمثل في أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، والطلاب من الجامعات، بالإضافة إلى المتخصصين في إقليم كوردستان. كان الهدف من هذا الجزء هو التعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة.

جدول ١ البيانات الديموغرافية حسب (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة)

		عدد	النسبة	النسبة التراكمية
الجنس	أنثى	17	17.5%	17.5%
	ذكر	80	82.5%	100.0%

	المجموع	٩٧	100%	
العمر	أقل من ٢٥ سنة	4	4.1%	4.1
	٢٥-٣٤ سنة	16	16.5%	20.6
	٣٥-٤٤ سنة	59	60.8%	81.4
	٤٥-٥٤ سنة	14	14.4%	95.9
	٥٥ سنة فأكثر	4	4.1%	100.0
	المجموع		100%	
المؤهل العلمي	إعدادية	2	2.1%	2.1
	دبلوم	11	11.3%	13.4
	بكالوريوس	26	26.8%	40.2
	دبلوم عالي	10	10.3%	50.5
	ماجستير	35	36.1%	86.6
	دكتوراه	13	13.4%	100.0
	المجموع		100%	
الوظيفة	عضو هيئة تدريسة	30	30.9%	30
	إداري	48	49.5%	48
	طالب	10	10.3%	10
	أخرى	9	9.3%	9
	المجموع		100%	

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.27.

من جدول (١) البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة تشير إلى أن اكثرية المشاركين هم من الذكور، حيث ما يشكل نسبة 82.5% من العينة، مقارنة بـ17.5% من الإناث. تعكس هذه النسبة هيمنة الذكور في هذا المجال، مما قد يشير إلى خصائص التوظيف السائدة في إقليم كوردستان.

بالنسبة إلى الفئات العمرية، فإن الغالبية العظمى من المشاركين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و٤٤ سنة، مما يشكل ٥٩٪ من العينة. تليها الفئة العمرية من ٤٥ إلى ٥٤ سنة بنسبة ١٤٪، ثم الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٣٤ سنة بنسبة ١٦٪. هذا التوزيع يشير إلى أن العينة تتألف بشكل أساسي من أفراد في منتصف حياتهم المهنية، مما يعزز احتمالية امتلاكهم لخبرة مهنية متقدمة. في المقابل، كانت الفئات العمرية الأصغر من ٢٥ سنة والأكبر من ٥٥ سنة الأقل تمثيلاً، حيث شكل كل منهما ٤٪ فقط، مما يعكس ميل العينة نحو الأفراد الذين هم في ذروة مسيرتهم المهنية.وتشير البيانات إلى أن العينة تشمل مجموعة متنوعة من المشاركين حسب المؤهل العلمي. الأغلبية من المشاركين يحملون شهادات عالية، حيث يشكل حاملو شهادة الماجستير النسبة الأكبر بواقع ٣٦.١٪، يليهم حاملو شهادة البكالوريوس بنسبة ٢٦.٨٪. يُظهر هذا أن العينة تتألف بشكل رئيسي من أفراد ذوي مؤهلات علمية عالية، مما يعكس مستوى تعليمي مرتفع. حاملو شهادات الدكتوراه يمثلون ١٣.٤٪ من العينة، مما يُضيف بعداً أكاديمياً قوياً للدراسة. بالمقابل، يشكل المشاركون ذوو المؤهلات الأدنى مثل الإعدادية والدبلوم نسباً أقل، حيث بلغت ٢.١٪ و١١.٣٪ على التوالي.وأخيراً، من حيث الوظائف، يشير التوزيع إلى أن النسبة الأكبر من العينة مكونة من إداريين، حيث يشكلون ٤٩.٥٪ من المشاركين. يليهم أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة ٣٠.٩٪، مما يعكس اهتماماً كبيراً من قبل الأكاديميين والإداريين بموضوع الدراسة. الطلاب يمثلون ١٠.٣٪، بينما تشمل الفئة الأخرى ٩.٣٪ من المشاركين. هذا التنوع في الوظائف يضيف عمقاً إلى الدراسة، حيث يعكس وجهات نظر من مختلف المناصب الوظيفية داخل قطاع التعليم.

٣-٢- المتغيرات الدراسة

سيتم تحليل المتغيرات التالية بالتفصيل. يتضمن النموذج العديد من المتغيرات والعديد من المتغيرات المستقلة، التي تشكل معًا نموذج الانحدار الخطي (كاظم، ٢٠٢٣ : ١٧):

٣-٢-١. **المتغير التابع:** هو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل على مختلف جوانب قطاع التعليم العالي، **مثل تأخر صرف الرواتب، ضعف القدرة على تحديث المناهج، تراجع برامج البحث العلمي، وتأثير ذلك على تحقيق المعايير الأكاديمية.**

٣-٢-٢. **المتغير المستقل:** هو المتغير الذي يؤثر أو يتوقع أن يؤثر على المتغير الآخر. في هذا العنوان، المتغير المستقل هو "عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان."

٣-٣- جمع البيانات:

تم استخدام استبيان لجمع البيانات في هذه الدراسة، وهو يعتمد على البحث الكمي. من خلال توزيع الاستبيانات على جامعات في إقليم كوردستان لضمان الحصول على عينة تمثل المجتمع الأكاديمي بشكل شامل. تم تصميم الاستبيان بحيث يغطي مجموعة متنوعة من الحقائق ويتم تطبيقه على مجموعة فيئات المستهدفة وغير متجانسة، مما يتيح الحصول على استجابات من جمهور واسع ومتعدد الخلفيات، بما في ذلك الجنسين، والفئات العمرية المختلفة، والخلفيات التعليمية، والأعراق، لضمان موثوقية الاستنتاجات المستخلصة.

جدول ٢ وضح توزيع الاستبيان بين جامعات فى اقليم كوردستان.

ت	اسم الجامعة	المدينة	عدد المستوجبين	النسبة
1	جامعة صلاح الدين	اربيل	١٨	١٨.٦
2	جامعة السلمانية	السليمانية	٢٣	٢٣.٧
3	جامعة راپرين	رانيه	٢٠	٢٠.٦
4	جامعه تكنيه السلمانيه	السلمانية	٩	٩.٣
5	جامعه دهوك	دهوك	٢	٢.١
6	جامعة زاخۆ	زاخۆ	٣	٣.١

7	جامعة لباني فرنسي	اربيل	١١	١١.٣
8	جامعة سوران	سۆران	١٠	١٠.٣
9	جامعة جرمو	چەمچەمال	١	١.٠
	المجموع		**97**	**١٠٠.٠**

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.27.

تم توزيع الاستبيان على ١٣٠ فردًا في ٩ جامعات مختلفة في اقليم كوردستان، وجمع ٩٧ استبيانا مكتملا بالكامل وهو ما يمثل معدل استجابة ٧٦.٦٪.

٣-٤-ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: تعد معادلة "ألفا" (أو "ألفا كرونباخ") أداة إحصائية هامة تستخدم لتقدير مدى الاتساق الداخلي (أو الثبات) للعوامل المراد استخراجها في الدراسات البحثية. تعتبر هذه المعادلة تطورًا للمعادلة التي اقترحها "كودر ريتشاردسون"، حيث تستخدم لقياس الارتباطات بين المتغيرات المختلفة التي يتم تحليلها بهدف تقييم مدى اتساق العوامل الداخلية (رضوان، ٢٠١٧، صفحة ٣٨٩).

جدول ٣ قياس مدى الاتساق الداخلي أو موثوقية مجموعة من البنود في استبيان

Reliability Statistics	
عدد العبارات (N of Items)	**ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha)
29	.894

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.27.

من جدول (٣) تتراوح قيمة ألفا كرونباخ بين (٠ ،١)، حيث تشير القيم الأعلى إلى موثوقية أفضل. بشكل عام، تعتبر القيمة التي تزيد عن ٠.٧ مقبولة، ان معامل ألفا كرونباخ هو ٠.٨٩٤ مما يدل ان العناصر تتمتع بثبات داخلي مرتفع نسبيًا، والبنود في استبيان تقيس بشكل موثو.

٣-٥- تحليل بيانات Data Analysis: من اجل وصول اليى نتائج الدراسة تم استخدام برنامج (SPSS V.27) كأداة تحليل إحصائي لاختبار الفرضيات. تم جمع البيانات باستخدام استبيان يعتمد على "مقياس ليكرت" المكون من ٥ اختيارات، حيث تراوحت الإجابات بين: لا اتفق بشدة (١)، لا اتفق (٢)، محايد (٣)، اتفق (٤)، اتفق بشدة (٥). وشملت التحليلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة حساب المتوسطات والتباين والانحراف المعياري، بالإضافة إلى تحليل الارتباطات بين المتغيرات. كما تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد واختبار ANOVA، بالإضافة إلى اختبار T (t. test) للتحقق من مدى ملاءمة النموذج وأهمية المتغيرات المختلفة. وأظهرت نتائج اختبار ANOVA، الموضحة في الجدول ٣، موثوقية النتائج.

جدول ٤ نتائج تحليل ANOVA

اختبارات التأثيرات بين المتغيرات
المتغير التابع*

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
0	1.55E+32	1.083	30	32.498	Between Groups بين المجموعات
0	4.66E+33	32.498	1	32.498	Weighted وزون
1	0	0	29	0	Deviation انحراف
		0	66	0	Within Groups داخل المجموعات
			96	32.498	المجموع

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.27.

من خلال جدول (٤) و تظهر النتائج إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين عدم إقرار الموازنة العامة وأداء قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان. بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية (Ho) لصالح الفرضية البديلة (H1). بما ان القيمة F كبيرة جدًا حيث بلغ قمتها(1.55E+32) ، مما يشير إلى وجود تأثير قوي للغاية. والدلالة الإحصائية (Sig.) المنخفضة جدًا (٠.٠٠٠) تشير إلى أن التأثير قوي ودال، مما يعني أن تأخير أو عدم إقرار الموازنة العامة له تأثير كبير على أداء قطاع التعليم العالي في إقليم كوردستان.

والشكل البياني الاتي يوضح دور العوامل المؤثرة على قطاع التعليم في العينة المبحوثة:

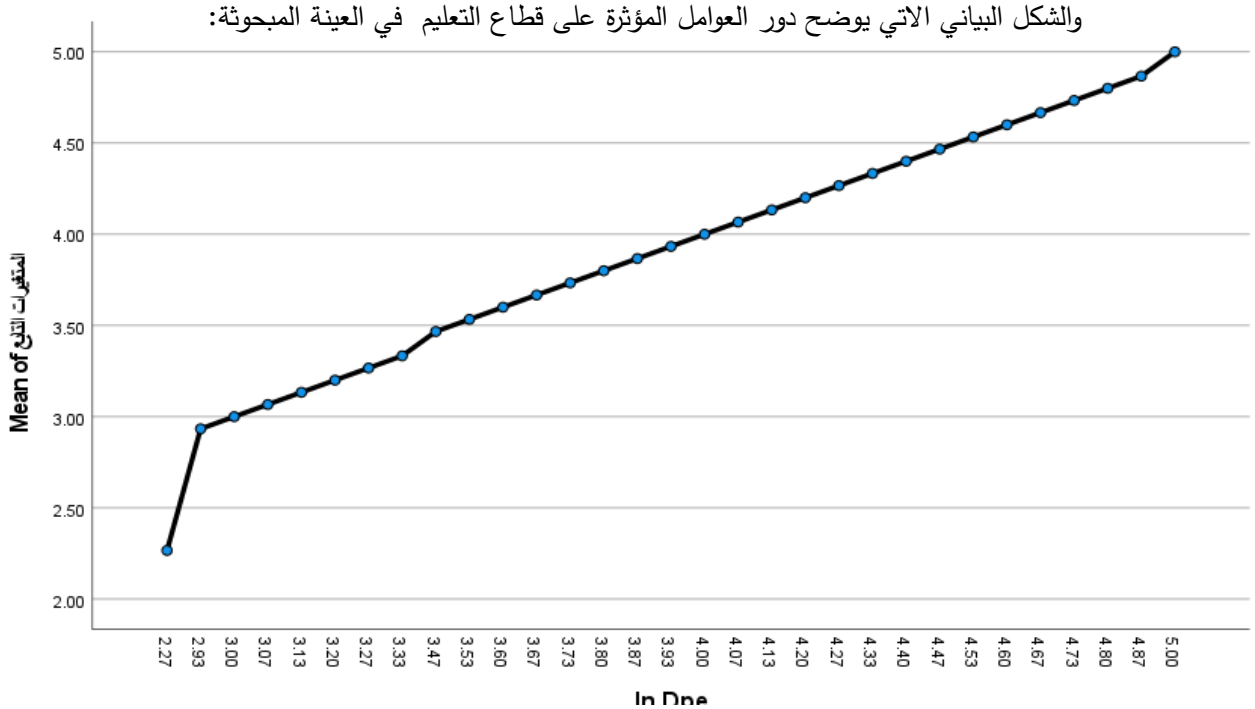

شكل ١نتائج تطبيق ANOVA

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.22.

٣-٦- اختبار العينة الواحدة(**One-Sample T-Test**) : لتحليل العبارات المتعلقة بتأثير عدم إقرار الموازنة العامة على عدة جوانب في إقليم كوردستان، تم استخدم اختبار العينة الواحدة كما نوضح في جدول (٤)

جدول ٥ اختبار العينة الواحدة (One-Sample Test)

العبارات	Test Value = 0			
	t القيمة	df درجات الحرية	Sig. (2-tailed)	Mean Difference

			الاحتمالية	
أن غياب التخطيط المالي الجيد يساهم في عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٤١.٢٠٣	٩٦	٠.٠٠٠	٤.١٥٥
هناك الخلافات السياسية الداخلية قد تؤدى الى عدم اقرار موازنة في اقليم كوردستان	٥٠.٨٩٢	٩٦	٠.٠٠٠	٤.٣٦١
هناك الخلافات السياسية المتعلقة بحكومة الاتحادية قد تؤدى الى عدم اقرار موازنة في اقليم كوردستان	٣٠.٩٩١	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٧٣٢
هناك نقص في الإيرادات المالية قد يؤدي إلى عدم إقرار الموازنة في إقليم كوردستان.	٢٤.١٤١	٩٦	٠.٠٠٠	٣.١٤٤
ان زيادة الإنفاق غير الضروري قد تؤدي إلى عدم إقرار الموازنة	٣٥.٧٧٧	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٨٠٤
أن الفساد المالي والإداري يؤثر على عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٥٢.٦٠٨	٩٦	٠.٠٠٠	٤.٤١٢
ان الاعتماد الكبير على الموارد النفطية وتذبذب أسعارها تؤثر على عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٢٨.٤١٣	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٥٩٨
ان الأزمات الإقليمية والدولية لها تأثير كبير على عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٢٩.١٢٨	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٥٤٦
أن ضعف النظام الضريبي والتحصيل الضريبي لها تأثير على عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٢٥.٢٠٩	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٢٣٧
أن مشاكل إدارة الديون تلعب دوراً في عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٣٣.١٢٨	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٦٣٩
أن تداخل السلطات والصلاحيات بين الحكومة المركزية والإقليمية يؤثر على عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان	٣٠.٤٠٦	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٦٢٩
عدم وجود كفاءات وخبرات مالية كافية في المؤسسات الحكومية قد يؤدي الى عدم اقرار الموازنة في اقليم كوردستان	٢٧.٣٩١	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٤٥٤
الضغوط السياسية أو الاقتصادية من قبل الجهات الخارجية أو التأثيرات الإقليمية قد تؤثر على قدرة الإقليم على إقرار موازنته بشكل فعال	٣٢.٨٣٧	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٦٣٩
يمكن أن تؤدي الأزمات أو الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف، إلى زيادة الضغوط المالية وتسبب في عدم إقرار الموازنة العامة.	٢٣.١٩٢	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٠٢١

ان عدم إقرار الموازنة العامة يؤثر تأخر في صرف الرواتب والمكافآت لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين.	٤٢.٤٥٧	٩٦	٠.٠٠٠	٤.١٠٣
ان عدم اقرار الموازنة العامة ادي الى انخفاض الموارد المالية المخصصة لتحديث وتطوير البنية التحتية الجامعات	٣٤.٨٩٧	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٩٥٩
تؤثر عدم إقرار الموازنة العامة سلباً على برامج البحث العلمي والمشاريع البحثية التي تعتمد على التمويل الحكومي.	٤١.٧٦٢	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٩٩٠
ان هناك اتخفاض أو إلغاء المناهج الدراسية أو التخصيصات الخاصة بالطلاب بسبب عدم اقرار الموازنة العامة	٣٧.٦٩٦	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٦٦٠
عدم إقرار الموازنة العامة قد يحد من قدرة الجامعات على تحديث مناهج الدراسات بشكل المستمر	٤١.٧٥٩	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٨٠٤
ضعف قدرة الجامعات على توسيع الأبحاث والتعاون الدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا نتيجة عدم إقرار الموازنة العامة.	٣٥.٤٠٧	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٦٣٩
عدم إقرار الموازنة العامة قد يسبب الى ضعف في تطوير برامج تعليمية متطورة والدراسات العليا والبرامج المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي.	٤٨.٤٠٨	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٩٣٨
انخفاض قدرة الجامعات على إنشاء وتطوير الأقسام والمكتبات والمراكز البحثية بسبب عدم إقرار الموازنات العامة	٣٧.٥٨٨	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٨٥٦
عدم القدرة في تجديد وصيانة المعدات والأجهزة اللازمة لعمليات التعليم والبحث العلمي.	٤٦.٥١٦	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٨٥٦
عدم إقرار الموازنة العامة يؤثر على تنفيذ برامج التدريب وتطوير مهارات الكوادر الجامعات (الأكاديمية والإدارية).	٥٢.٢٧٦	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٩٧٩
عدم إقرار الموازنة العامة قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية لتحسين بيئة التعلم والبحث في الجامعات.	٤٥.٢٢٣	٩٦	٠.٠٠٠	٤.٠٥٢
عدم إقرار الموازنة العامة يؤثر على القدرة على توفير فرص التبادل الأكاديمي والثقافي مع الجامعات والمؤسسات الدولية.	٣٩.٣٤٠	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٨٢٥

عدم اقرار الموازنة العامة تؤدى الى تأخر تطوير برامج التعليم المستمر والتدريب العملي لتعزيز مهارات الطلاب والخريجين.	٤٣.٤٩٤	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٩٤٨
عدم اقرار الموازنة قد تؤثر على جودة التعليم في الجامعات وتأخر تطوير السياسات التعليمية والإدارية	٤٦.٩٧٢	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٨٨٧
عدم اقرار الموازنة العامة قد تؤثر على القدرة في تحقيق المعايير الأكاديمية العالمية للبرامج الجامعات	٤٤.٤٥٨	٩٦	٠.٠٠٠	٣.٩٥٩

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.V.27.

من جدول (٥)، تشير تحليلات الاحصائية لهذا الاختبار الي توافق كبير بين المشاركين و هذا يدل على أن هناك مجموعة من العوامل والسياسية الاقتصادية والإدارية التي تلعب دورًا اساسياً في عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان – العراق، والتي يؤثر بشكل واسع و عميق على قطاع التعليم العالي، على سبل مثال تتعرض الجامعات عديد من المشاكل ومنها: تأخير صرف الرواتب، ضعف تمويل البحوث، و تؤثر على البنية التحتية.

قيمة "t" تمثل مدى بعد متوسط العينة عن القيمة المرجعية (٠)، ان هذا القيمة تظهر قوة الاختلاف. كلما كانت القيمة أعلى كلما الاختلاف أكبر، وهذا يشير إلى ان هناك تأ ثيرها كبير وأهمية للعبارات.

الاحتمالية: Sig. 2-tailed وتشير الى هناك تأثيراً جوهرياً و واضحاً للمتغيرات المستقل على عدم اقرار الموزنة، بما انه قيمة الاحتمالية اقل بكثير من ٠.٠٠١، والتي يشر الى دلالة احصائية عالية جداً.

فرق المتوسط: Mean difference يشير هذا فقر الى ان كلما القيم المرتفعة كلما تأثير كبير، مما يعنى اذا كان الفرق المتوسط كبير يدل على ان عوامل تؤثر سلباً غلى اقرار الموازنة، مثل: ان غياب التخطيط المالي جيد يساهم بشكل كبير في عدم إقرار الموازنة العامة في اقليم كوردستان، والتي حصل قدرة (٤.١٥٥) هذا يعنب ان المشاركين يعتبرون هذا العامل ذات تأثير كبير، ويلها عامل ذا اهمية كبير في تأثير على عدم إقرار موازنة في اقليم كوردستان هو الخلافات السياسية الداخلية بين المشاركين في الحكومة.

وفي النهاية ان جميع العوامل لها تأثيرات كبيرة وذات دلالة إحصائية في تأخير أو تعطيل إقرار الموازنة، ومن ابرزهما العوامل المرتبطة بالغياب التخطيط المالي، الخلافات السياسية الداخلية و الخلافات السياسية المتعلقة بحكومة الاتحادية، التي حصلت فرق متوسط (٤.١٥٥، ٤.٣٣٦١، ٣.٧٣٢) على توالي.

الاستنتاجات والتوصيات

٣-٦-١. الاستنتاجات

بناءً على نتائج الاختبار الإحصائي السابق المتعلق بموضوع عدم إقرار الموازنة العامة وتأثيراتها على التعليم العالي، يمكن تلخيص الاستنتاجات من خلال ١٠ نقاط أساسية وفقًا للبيانات الإحصائية والتفسيرات التي تمت مناقشتها سابقًا:

١. تظهر النتائج الدراسة إلى أن غياب التخطيط المالي الجيد يلعب دورًا اساسياً في عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان، و هذا بناءاً على نتائج القيمة الإحصائية (t-value = 41.203) عند مستوى دلالة معنوية عالي.($p < 0.000$)

٢. الخلافات السياسية الداخلية و الخارجية مع الحكومة الاتحادية، تساهم بشكل كبير في تعطيل أو تأخير إقرار الموازنة، وهو ما تؤكده القيمة الإحصائية العالية(t-value = 50.892)، مما يعكس التأثير السلبي للعوامل السياسية على الاستقرار المالي في إقليم كوردستان.

٣. وحسب النتائج الدراسة أن نقص في الإيرادات المالية يعد عاملا مؤثرا في عدم إقرار الموازنة كما تظر في النتائج الدراسة والتى بلغت نسبته (t-value = 24.141)، وهو ما يدل على ضرورة تحسين الإدارة المالية.

٤. تعتبر الفساد المالي والإداري أحد الأسباب الاساسية لعدم إقرار الموازنة (t-value = 52.608)، وذلك وفقًا للاختبارات، مما يدل أن مكافحة الفساد يمكن أن تكون خطوة الرئسية في التعزيز الوضع المالي.

٥. تذبذب أسعاره و الاعتماد الكبير على المنتجات النفط يؤثر سلبًا على استقرار الموازنة (t-value = 28.413)، مما يُظهر الظرورية إلى تنويع مصادر الدخل لتقليل المخاطر المالية المتربطة بتذبذبات الاسعار نفط.

٦. الأزمات الإقليمية والدولية تلعب دورًا هائلاً في زيادة عدم الاستقرار المالي في الإقليم (t-value = 29.128)، والتي يمكن أن التحولات الدولية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على إقرار الموازنة.

٧. ان النتائج تشير إلى النظام الضريبي الضعيف يؤثر سلبًا على عملية تحصيل الإيرادات (t-value = 25.209)، وهذا يعنيى يعزز الحاجة إلى إصلاحات ضريبية لضمان تحقيق توازن مالي في اقليم كوردستان.

٨. تداخل السلطات والصلاحيات بين الحكومة المركزية والإقليمية يخلق تعقيدات إدارية وسياسية، حيث بلغت القيمة الإحصائية (t-value = 30.406).

٩. النتائج تشير على ان عدم إقرار الموازنة يؤثر بشكل كبير على قطاع التعليم العالي، التي تؤدي إلى تأخير صرف الرواتب والمكافات للعاملين في الجامعات وتراجع البنية التحتية الجامعية تتراوح بين (٣٤.٨٩٧ و ٤٦.٩٧٢ t-values).

١٠. وفقًا للاختبارات الدراسة، فإن تأخر إقرار الموازنة العامة يؤثر سلبًا على برامج البحث العلمي والمشاريع البحثية التي تعتمد على التمويل الحكومي (t-value = 41.762)، مما يؤثر على تراجع قدرة الجامعات في المشاركة في البحث العلمي والتطورات الضروية.

٣-٦-٢. التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، يوصى بالآتي:

١. يجب على الحكومة اقليم كوردستان تطوير استراتيجيات مالية متقدمة تركز لتخطيط المالي طويل الأمد من اجل تجنب الأزمات المالية المحتملة، التى تساهم في الحد من التأخر إقرار الموازنات العامة.

٢. تحسين و تقوية قدرات النظام الضريبي في الإقليم كوردستان من خلال إصلاحات مالية تهدف إلى تعزيز التحصيل الضريبي وضمان العدالة المالية، التي تساعد في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية المتذبذبة.

٣. تجاوز الخلافات الداخلية من خلال تعزيز الحوار السياسي الفعال بين مختلف الأحزاب السياسية تجاوز الخلافات الداخلية التي تعيق إقرار الموازنة، مع ضرورة إشراك جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرار لضمان التوافق.

٤. العمل على تعزيز العلاقات بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية من خلال التفاهمات المتبادلة وحل القضايا العالقة المتعلقة بالتمويل و اقرار الموازنة العامة.

٥. تطوير أنظمة الرقابة المالية الشاملة على الإنفاق الحكومي لمنع الفساد المالي والإداري الذي قد يؤثر سلباً على إقرار الموازنة العامة.

٦. ينبغي على حكومة كوردستان تطوير وتحسين مختلف قطاعات اقتصادية بديلة عن النفط مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة لتقليل الاعتماد على تقلبات أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي في الإقليم كوردستان.

٧. عمل على الرفع مستوى الخبرات والقدرات من خلال الاستثمار في تدريب الكفاءات الكوادر المالية والإدارية داخل المؤسسات التي من شأنها تحسين إدارة الموازنة العامة بفعالية.

٨. ضرورة ان تبني سياسات شفافة فيما يخص إدارة الموارد المالية وضمان تقديم تقارير مالية دورية، ما يحسن من ثقة الجمهور ويساهم في تعزيز الأداء المالي للإقليم.

٩. يجب على الحكومة تخصيص موارد المالية كافية لتطوير البنية التحتية الأساسية، مثل قطاعات التعليم والصحة، حيث أن تأخير المشاريع التنموية يؤدي إلى تأثيرات سلبية على جودة الحياة والخدمات المقدمة للمواطنين.

١٠. تطوير استراتيجيات مرنة لمواجهة التحديات الناتجة عن الأزمات الإقليمية والدولية، ومنها تقلبات الأسواق العالمية والأزمات السياسية، لضمان استقرار الموازنة العامة وعدم تأثرها بتلك المتغيرات.

٣-٦-٣. المقترحات

١. دور التخطيط المالي في تحسين الأداء الحكومي وتقليل تأخر إقرار الموازنات العامة في كوردستان

٢. تأثير العوامل الاقتصادية العالمية والإقليمية على إقرار الموازنة العامة: حالة إقليم كوردستان

٣. تحليل تأثير الفساد المالي والإداري على إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان: دراسة تطبيقية

٣-٦-٤. الخاتمة

١. في ختام هذا البحث، يظهر النتائج بوضوح ان عدم إقرار الموازنة العامة في إقليم كوردستان له تأثيرات بارز ومؤثرة على قطاع التعليم العالي، ان عدم اقرار على الموازنة العامة يعرض الجامعات والمؤسسات التعليمية لمشاكل تمويلية تؤثر سلباً على جودة التعليم والبحث العلمي. يمكن أن يؤدي نقص التمويل إلى تقليص الموارد، التي تؤثر على قدرة المؤسسات التعليمية على تقديم خدمات أكاديمية متميزة وتنفيذ برامج تطويرية.

٢. أن العامل المالي يشكل أحد المحاور الأساسية التي تحتاج إلى اهتمام جاد. التي قد أظهرت النتائج أن قلة الموارد المالية تؤدي إلى زيادة في ضغوطات العمل على الكادر الأكاديمي والإداري، مما ينعكس سلباً على تجربة الطلاب ومستوى التعليم المقدم.

٣. بناءً على هذه النتائج، من الضروري أن تعمل الجهات المعنية على إيجاد حلول فعالة لدعم قطاع التعليم العالي في الإقليم. يشمل ذلك السعي نحو تأمين مصادر تمويل بديلة وتحسين عمليات إدارة الموارد لضمان استمرارية الأداء الأكاديمي المتميز. كما يجب تعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية لضمان تلبية احتياجات القطاع بشكل مستدام.

٤. إن تحسين الوضع المالي لقطاع التعليم العالي يتطلب تكاملاً بين الجهود الحكومية والمجتمع الأكاديمي. بتبني استراتيجيات تمويلية فعالة وضمان شفافية في إدارة الموارد، يمكن تحقيق استقرار مالي يسهم في تعزيز جودة التعليم وتطويره بما يتماشى مع الأهداف الأكاديمية العالمية.

٣-٦-٥. المصادر

- الحلو، علاء الدين غازي محمد (٢٠١٧)، مدى توافر مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات الحكومية في فلسطين: دراسة حالة جامعة الأقصى، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة.
- العيد، محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم (٢٠٠٦)، الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر.
- المعارك، محمد عبد العزيز وشفيق علي (٢٠٠٣)، أصول وقواعد الموازنة العامة. الرياض: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع.
- المهايني، حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد (٢٠٠٧)، بعنوان الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤٦، ٩٢-١١٩.
- بدون.اسم (٢٠٠٦) "خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمار الادرية، الأسالسي الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية للتدريب والأستثمارات، مصر".
- حجازي، محمد سامي راضي، وجدي حامد (٢٠٠١)، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، مصر.
- حنان، جبرائيل جوزيف كمالة، رضوان حلوة(٢٠٠٢) المحاسبة الإدارية: مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن.
- رضوان، فاطمة عشرى حسن محمد (٢٠١٧)، "الخصائص السيكومترية لمقياس أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء من طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية، بحث المنشور في مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، عدد خاص للمؤتمر ٢٠١٧." ٣٨١-٤٠٥.
- سامية، خالد الخطيب ود، احمد (٢٠٠٥)، أسس المالية العامة، دار النشر وائل للنشر / ٢٠.
- سلوم، حسن عبد الكريم (٢٠٠١)، الأصول النظرية والعملية للمحاسبة الحكومية مع التطبيقات لجمهورية، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر.
- شعبان، رنده محمد سعيذ أبو (٢٠١٦)، دور التدقيق الداخمي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، رسالة ماجستير مقدمة الي قسم المحاسبة والتمويل،تكلية التجارة، الجامعة الاسلامية- غزة- فلسطين.
- علي، ضياء عباس (٢٠٢١)، بعنوان "أثر تأخير الموازنة العامة على مؤسسات الدولة وموظفيها، مجلة جامعة تكريت للحقوق الانسانيةالمجلد (٦) العدد (٦) الجزء (١) ٣٨٦- ٤١١.
- مشكور، سعود جايد، قاسم محمد عبد الله، نجم عبد عليوي (٢٠١٣)، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق، العراق، مطبعة نيبور.

- نصرالدين، نمري (٢٠٠٩)، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، رسلة ماجستير في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقير بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجمهورية الجزائرية.
- عكاش، سمير آيت (٢٠١٥)، مخاطر التشغيل ومعايير لجنة بازل– III–، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية–الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، جامعة غرداية، يومي ٠٨ و ٠٩ نوفمبر, غرداية الجزائر.
- هوشيار، احمد شنان، سرود(٢٠٢٢)، "الموازنة العامة للدولة، مفهومها، مكوناتها،اجراءات تشريعها والرقابة عليها، مجلس النواب العراقي، قسم بحوث الموازنة."
- قاسم، عقيل عباس حسن، عقيل عباس حسن، محمد وليد مصطفى حسين (٢٠٢٣)، دور الموازنات في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء في الجامعات الحكومية العراقية، البحث المنشورة في مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد(١)، المجلد (٧) يناير، ٣٠١–٣٤١.
- يحيى، فخاري فاروق، سعيدي (٢٠١٧)، "تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية، بحث المنشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد ٠٣ (١٤)، (١٢٧–١٣٩)."
- عليوي, نجم عبد (٢٠٠٩)، "دراسة و تحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣–٢٠٠٧." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد ٤ (العدد ١٣): ٢٧٦– ٢٩٠.
- رەشاد، ئاری عبدالله و فەرمان (٢٠٢٠)، گرینگی بودجه له پێشخستنی شەفافیەت و چاودێری و چاکسازی لەداهات و خەرجی، یەکێک له راپۆرتەبڵاوکراوەکانی ڕێکخراوی ستۆپ، چاپخانەی کامبرج، هەولێر، عێراق.
- Gillenkirch, Markus C. Arnold and Robert M (2015), Arnold, M. C., and R. M. Gillenkirch. Using negotiated budgets for planning and performance evaluation: An experimental study. Accounting, Organizations and Society, 43: 1–16. Accounting, Organizations and Society, 2015, vol. 43, issue C, 1-16.
- James Daniel Chindengwike, Alex Reuben Kira, Jacqueline Felix Manyanga (2021), "The Influence of Approved Budget on Promoting Outsourced Revenue Collection Performance of Local Government Authorities in Developing Countries." IJIRMPS | Volume 9, Issue 2, 34-41.
- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W (1970), "Determining sample size for research activities 30(3)." Educational and Psychological Measurement 607–610.
- Lyudmila V. Bogoslavtseva, Oksana I. Karepina, Oksana Y. Bogdanova, Aida S. Takmazyan (2019), Development of the Program and Project Budgeting in the Conditions of Digitization of the Budget Process, Digital Economy: Complexity and Variety vs. Rationality, volume 87, 950-959. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-29586-8_108.
- Moses Agashi Aloh, Fabian Udum, Joseph O. Elom (2023) "Effects of Budget Implementation on Goal Achievement of State-Owned Tertiary Institutions in Ebonyi State, Nigeria." The Certified National Accountant Journal. Vol 31 (4), 41-62.
- Parisa Bouzari, Balázs Gyenge, Pejman Ebrahimi, Mária Fekete-Farkas (2023), Problem Solving and Budget Allocation of SMEs: Application of NCA Approach, Journals Computation, Volume 11, Issue 3, 1-11.

- كاظم، محمد جواد (٢٠٢٣)، طرائق البحث العلمي" المحاضرات الموجودة على الانترنيت" كلية الرشيد الجامعة، قسم التمريض. https://www.alrasheedcol.edu.iq/modules/cele/cele/14075648189208004.doc.
- محمد، إبراهيم (٢٠٢٠)، ٤ تداعيات سلبية لتأخُّر إقرار الموازنة، المقالة المنشورة في الانترنيت، ١٠ اغسطس، برابطةhttps://www.alqabas.com/article/5792685-4-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D.